

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته
ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير والوزارة
المختصة بتطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية؛
وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦؛

قرر:

(المادة الأولى)

يتولى السيد/ محمود أحمد عبد المجيد - رئيس الإدارة المركزية
للشئون القانونية بوزارة التجارة والصناعة (نديباً) مهام رئيس القطاع المنصوص عليها
في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية،
وذلك إلى جانب عمله الأصلي.

ويفوض في اختصاصات وزير التجارة والصناعة المبينة بعد:

أولاً - فيما يتعلق بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية:

١ - الموافقة على قرار الغرف باعتبار العضو المتخلف عن حضور ثلاث جلسات
متوالياً دون عذر مقبول مستقلاً - مادة (١٣).

٢ - إبطال قرارات الغرف التجارية في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٢٤)
ويراعى إخبارنا في كل مرة تصدر فيها قرارات بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها.
٣ - اعتماد وضع القواعد التي تتبعها الغرف التجارية في تحضير ميزانيتها - مادة (٢٨).

- ٤ - حذف أو خفض أرقام أدراجتها الغرف في مشروع ميزانيتها وإدراج الاعتمادات اللازمة إذا أهملت - مادة (٢٩) .
- ٥ - اعتماد ميزانيات الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية - مادة (٣٠) .
- ٦ - الترخيص للغرف التجارية بصرف أي مبلغ ليس له اعتماد في الميزانية أو زائد عن الاعتماد المدرج له أو إجراء تعديلات في الميزانية أو في الوظائف أو المرتبات في حدود مائة ألف جنيه ، ونقل أي مبلغ من باب إلى آخر ، واستعمال أي مبلغ في غير الغرض المخصص له في حدود مائة ألف جنيه - مادة (٣١) ، ويراعى إخطارنا بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ الترخيص .
- ٧ - اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للغرفة والاتحاد العام للغرف التجارية - مادة (٣٢) .
- ٨ - تعيين الغرفة التي تتولى إجراء عملية الاقتراع لتحديد الغرفة التي يضم إليها العضو المنتخب من أكثر من غرفة في حالة تساوي الرسوم التي يؤديها وتختلفه عن تحديد الغرفة التي يريدها - مادة (٣٤) .
- ٩ - تعيين مندوب الوزارة لدى الغرفة ولدى الاتحاد العام للغرف التجارية - مادة (٣٩) .
- ١٠ - الموافقة للغرف التجارية على الاشتراك مع غيرها من الغرف في إنشاء وإدارة أي عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المناطق التي تشملها دوائر اختصاص الغرف التجارية - مادة (٤١) .
- ١١ - الموافقة على التبرعات والإعانات والإيرادات التي يقبلها مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية - مادة (٤٢) مكرراً بـ(ب) ، ويراعى إخطارنا بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ الموافقة .
- ١٢ - تشكل لجنة لإدارة أعمال الغرف التجارية المنحلة إلى أن يتم تأليف الغرفة الجديدة - مادة (٤٣) .

ثانيًا - فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لقانون الغرف التجارية :

- ١ - دعوة الناخبين إلى انتخابات الغرف التجارية في الزمان والمكان المحددين في القرار لكل دائرة فرعية أو أصلية - مادة (١٢) .
- ٢ - تقى الطعون المقدمة لإبطال انتخابات الغرف التجارية وإحالتها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون - مادة (٣٣) .
- ٣ - تحديد المصاروف الذي تودع فيه أموال الغرفة التجارية الملغاة أو تغرس ما يتبع في شأن ذلك - مادة (٥٩) .

(المادة الثانية)

يلغى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لنشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٦/١١/٢٠١٧

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل